ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2025م
www.ajsp.net

"الحق في احترام الحياة الخاصة في كندا: التحديات الرقمية من منظور القانون المقارن"

(بحث علمي)

إعداد الباحث:

المحامي مارون عبده أبوكسم

إشراف:

الدكتورة أودين سلوم

قسم الحقوق

بيروت – لبنان – وزارة التربية والتعليم العالي – الجامعة الإسلامية – كلية الحقوق – قسم الدكتوراه

2025

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2025م
www.ajsp.net

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة الإطار القانوني الناظم للحق في احترام الحياة الخاصة في كندا، وذلك في ظل التحولات التقنية والتحديات المتسارعة التي تفرضها البيئة الرقمية. يبرز الطابع الفيدرالي للنظام القانوني الكندي، مما أدى إلى تنوع النصوص والتشريعات بين المستوى الفيدرالي والمقاطعات، وخصوصًا في مقاطعة كيبك التي تتبع النظام المدني، في مقابل باقي المقاطعات التي تعتمد القانون العام.

يركز البحث على التمييز بين الحق الدستوري في الحياة الخاصة والنصوص القانونية الخاصة بحماية المعلومات الشخصية، وعلى وجه الخصوص قانون حماية المعلومات الشخصية والمستندات الإلكترونية (LPRPDE)[1].

كما تستعرض الدراسة الاجتهادات القضائية البارزة التي أسهمت في رسم حدود الحماية، مثل مفهوم "التوقع المعقول للخصوصية" و"الحق في النسيان"، و"الخصوصية منذ التصميم"[2].

وتهدف الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني الكندي في ضوء تطورات التقنية الحديثة، وبيان التحديات القانونية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي والتتبع الرقمي والتداول العابر للحدود للمعلومات الشخصية، مع تقديم توصيات تشريعية للمواءمة بين الحقوق الفردية والمصالح الاقتصادية والأمنية للدولة[3].

الكلمات المفتاحية: الحياة الخاصة – كندا – التحديات الرقمية – الحق في النسيان – الشفافية الخوارزمية – المعلومات الشخصية.

مقدمة الدراسة:

يمثل الحق في احترام الحياة الخاصة أحد أبرز أركان الحريات الفردية في المجتمعات الديمقراطية، وقد أصبح أكثر تعقيدًا في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العصر الرقمي. وتُعد كندا من أبرز الدول التي واجهت تحديات هذا التطور من خلال صياغة تشريعات متعددة المستويات تهدف إلى ضمان التوازن بين حماية الفرد من التطفل الرقمي من جهة، وضمان استمرارية الابتكار الرقمي والنمو الاقتصادي من جهة أخرى[4].

ويتميز النموذج الكندي في حماية الحياة الخاصة بتعدد مصادره القانونية، نتيجة الطابع الفيدرالي للدولة، مما أدى إلى تباين النصوص القانونية بين المستوى الفيدرالي والمقاطعات. ففي الوقت الذي يخضع فيه إقليم كيبك للنظام المدني المتأثر بالنهج الفرنسي، تعتمد باقي

[1] Moyse, P.-E. (2018). Le droit au respect de la vie privée : les défis digitaux, une perspective de droit comparé – Canada. Parlement européen, PE 628.292

[2] Loi sur la protection des renseignements personnels et les documents électroniques (LPRPDE), L.C. 2000, ch. 5

[3] . R. c. Marakah, 2017 CSC 59, [2017] 2 R.C.S. 608

Charte canadienne des droits et libertés, partie I de la Loi constitutionnelle de 1982

[4] Moyse, P.-E. (2018). Le droit au respect de la vie privée : les défis digitaux, une perspective de droit comparé – Canada, p. 1

المقاطعات على تقاليد القانون العام (common law)، ما يخلق مشهدًا قانونيًا معقدًا ومتعدد الأبعاد في التعامل مع المسائل المتعلقة بالخصوصية[5].

وتلعب الوثائق الدستورية مثل الميثاق الكندي للحقوق والحريات دورًا أساسيًا في تكوين هذا الحق، وإن كان بشكل غير صريح، حيث استُنبطت حمايته من خلال تفسيرات قضائية متقدمة، لا سيما في المواد 7 و8 من الميثاق. وقد أعطت المحكمة العليا الكندية مفهوم "التوقع المعقول للخصوصية" أهمية مركزية في تحديد حدود هذا الحق في البيئة الرقمية الجديدة، التي تتسم باتساع نطاق جمع البيانات وتتبع الأفراد دون علمهم أو موافقتهم[6].

كما أن صدور قوانين فدرالية[7]، مثل قانون حماية المعلومات الشخصية والمستندات الإلكترونية (LPRPDE)، إلى جانب التشريعات الإقليمية في كيبك وباقي المقاطعات، أسهم في بلورة منظومة قانونية متعددة الطبقات تحاول مواكبة تحولات الثورة الرقمية ومتطلبات الشفافية والرقابة على استخدام البيانات الشخصية[8].

مشكلة الدراسة

برزت الحاجة المتزايدة لحماية الحياة الخاصة في كندا بسبب تطور تقنيات المعلومات والاتصالات، وظهور أنماط جديدة من الانتهاكات لخصوصية الأفراد، سواء من قبل الجهات الحكومية أو الشركات الخاصة. وتزداد خطورة هذه التهديدات في ظل اتساع نطاق جمع البيانات الشخصية عبر الإنترنت، دون رقابة فعالة أو موافقة صريحة من الأفراد المعنيين[9].

وتكمن المشكلة المركزية لهذه الدراسة في غياب إطار قانوني موحد ومتكامل على مستوى الدولة الكندية قادر على مواجهة التحديات الرقمية المستجدة. إذ أن ازدواجية النظام القانوني، واختلاف الصلاحيات بين الحكومة الفيدرالية والمقاطعات، أدى إلى تشتت النصوص القانونية وتفاوت المعايير التطبيقية، لا سيما فيما يخص قواعد الرضا الصريح، والحق في النسيان، وشفافية الخوارزميات[10].

كما تُطرح إشكالية قدرة القوانين الحالية، وعلى رأسها قانون LPRPDE، على توفير حماية حقيقية وشاملة في بيئة رقمية معقدة تتميز بتعدد الأطراف الفاعلة، وتداخل الاختصاصات القضائية[11]، وانتقال البيانات عبر الحدود الوطنية.

---

[5] Charte canadienne des droits et libertés, art. 7 et 8

[6] R. c. Duarte, [1990] 1 R.C.S. 30

[7] . McIsaac, B., Shields, R., & Klein, K. (2011). The Law of Privacy in Canada. Toronto: Carswell

[8] LPRPDE, L.C. 2000, ch. 5

[9] . Moyse, P.-E. (2018). Le droit au respect de la vie privée, pp. 7–8

[10] Jones v. Tsige, 2012 ONCA 32, para. 68

[11] . ETHI Report. (2018). Vers la protection de la vie privée dès la conception, Chambre des communes, p. 15

فرضيات الدراسة

انطلاقًا من هذه الإشكالية، تستند الدراسة إلى الفرضيات التالية:

إن النظام القانوني الكندي القائم حاليًا، رغم تعدده، لا يواكب بصورة كافية التطورات التكنولوجية في مجال حماية الحياة الخاصة، خصوصًا في القطاع الخاص والبيئة الرقمية العابرة للحدود[12].

تساهم الاجتهادات القضائية، ولا سيما أحكام المحكمة العليا الكندية، في سد بعض الفجوات التشريعية من خلال تطوير مفاهيم معيارية حديثة مثل "التوقع المعقول للخصوصية"، إلا أنها تبقى غير كافية بدون تحديثات تشريعية متكاملة.

تتطلب حماية الحياة الخاصة في العصر الرقمي اعتماد مبدأ "الخصوصية منذ التصميم" (Privacy by Design)[13]، وفرض التزامات قانونية صارمة على الشركات الرقمية فيما يتعلق بالشفافية، والرضا، وحذف البيانات، وهو ما لا يتم تنظيمه بفعالية في الإطار التشريعي الحالي.

أولًا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني الكندي الخاص بحماية الحياة الخاصة، مع التركيز على استجابته للتحولات التقنية الحديثة، وذلك من خلال:

1. **تحليل المنظومة القانونية متعددة المستويات**[14] في كندا، بما في ذلك القوانين الفيدرالية والتشريعات الإقليمية، وتحديد أوجه التباين بينها في تنظيم الحق في الخصوصية.
2. **تسليط الضوء على التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية** على خصوصية الأفراد، مثل التتبع الخوارزمي، والذكاء الاصطناعي، والحق في محو البيانات، وتقييم مدى فعالية النصوص القانونية الحالية في مواجهتها.
3. **عرض وتحليل الاجتهادات القضائية البارزة**[15] التي أرست مبادئ جديدة في مفهوم الحياة الخاصة، وقياس مدى مساهمتها في سد الفراغات التشريعية وتكييف القانون مع الواقع الرقمي.

---

[12] . LPRPDE, art. 5–7

[13] . R. c. Marakah, 2017 CSC 59, para. 37

[14] Moyse, P.-E. (2018). *Le droit au respect de la vie privée*, pp. 9–11.

[15] Douez v. Facebook, Inc., 2017 CSC 33, para. 18–22.

4. **صياغة توصيات عملية وتشريعية**[16] تسهم في تطوير سياسة قانونية شاملة توازن بين احترام خصوصية الأفراد من جهة، ومتطلبات التكنولوجيا والأمن والاقتصاد الرقمي من جهة أخرى.

ثانيًا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في السياقات الآتية:

1. **الفراغ التشريعي الجزئي** :فعلى الرغم من وجود قوانين متعددة، إلا أن هناك نقصًا في معالجة بعض التحديات الرقمية المستحدثة، لا سيما ما يتعلق بالخوارزميات والبيانات البيومترية العابرة للحدود.
2. **الازدواجية القانونية والتعدد الفيدرالي**[17] :يفرض الطابع الفيدرالي تعقيدًا تشريعيًا في تنظيم الحياة الخاصة، وهو ما يعيق الوصول إلى حماية موحدة وفعالة على مستوى الدولة.
3. **الطلب المجتمعي المتزايد على حماية الخصوصية** :تتزايد المطالب المجتمعية بتنظيم آليات استخدام البيانات وضبط السلطات التكنولوجية التي باتت تنفذ أنشطة رقابية وتتبعية للأفراد.
4. **الأهمية المقارنة للنموذج الكندي**[18] :توفر كندا نموذجًا فريدًا يمزج بين القانون العام والقانون المدني في حماية الحياة الخاصة، مما يجعل منه موضوعًا مناسبًا للتحليل المقارن يمكن أن تستفيد منه نظم قانونية أخرى.

أولًا: حدود الدراسة

تتحدد هذه الدراسة في إطار زمني ومكاني ومنهجي على النحو التالي:

1. **الحدود الزمنية** :تغطي الدراسة الفترة المعاصرة الممتدة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين حتى عام 2018، مع التركيز على التغيرات القانونية والرقمية التي طرأت في السنوات الأخيرة، لا سيما بعد صدور تقارير البرلمان الكندي المتعلّقة بالخصوصية الرقمية[19].
2. **الحدود الموضوعية** :تقتصر الدراسة على تحليل الإطار القانوني لحماية الحياة الخاصة في كندا، من خلال التشريعات الفيدرالية والإقليمية والاجتهادات القضائية، دون التطرق إلى الجوانب الاجتماعية أو النفسية أو الدينية لمفهوم الخصوصية[20].

---

[16] ETHI Committee Report. (2018). *Privacy by Design*, pp. 12–16.

[17] LPRPSP (Québec), RLRQ c. P-39.1, art. 1.

[18] Office of the Privacy Commissioner of Canada (OPC). (2018). *Report on Reputation and Privacy*, p. 5.

[19] Moyse, P.-E. (2018). *Le droit au respect de la vie privée*, pp. 11–14.

[20] R. c. Dyment, [1988] 2 R.C.S. 417, para. 22.

3. **الحدود الجغرافية** :تركّز الدراسة على النظام القانوني في كندا، وتحديدًا على المقارنة بين المقاطعات العاملة بالنظام المدني (خصوصًا كيبك) وتلك الخاضعة للقانون العام (مثل أونتاريو، ألبرتا[21].(...
4. **الحدود المنهجية** :تعتمد الدراسة منهجًا تحليليًا قانونيًا مقارنًا، من خلال فحص النصوص القانونية وتفسير الاجتهادات القضائية، وتحليل التقارير البرلمانية ذات الصلة[22].

ثانيًا: مصطلحات الدراسة وتعريفاتها

1. **الحياة الخاصة:(Vie privée)**

هي حق الفرد في أن يبقى بعيدًا عن التدخل غير المبرر في شؤونه الشخصية[23]، وأن تُحمى بياناته ومراسلاته وهويته من الاستخدام أو الكشف غير المرخص. ويتضمن هذا المفهوم في كندا الحماية ضد التطفل الجسدي، وكشف البيانات الشخصية، والتنصت غير القانوني، والتشهير الرقمي.

(
راجع المادة 5 من الميثاق الكيبيكي وقرار .(R. c. Dyment, 1988

2. **البيانات الشخصية:(Renseignements personnels / Personal Information)**

هي أية معلومة تتعلق بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده بوسائل مباشرة أو غير مباشرة، وتشمل الاسم، الرقم التعريفي، المعلومات البيومترية، الموقع الجغرافي، عادات التصفح، إلخ.

(
راجع.(LPRPDE, art. 2

3. **الخصوصية منذ التصميم:(Privacy by Design)**

مبدأ قانوني وتقني يفترض إدماج الحماية الخصوصية في هندسة النظم الرقمية منذ المراحل الأولى لتصميمها، وليس فقط كإجراء لاحق أو إضافي.

(
تم تبنيه رسميًا في تقارير ETHI عام 2018.(

4. **الحق في النسيان:(Droit à l'oubli / Right to be Forgotten)**

هو حق الفرد في طلب حذف أو إلغاء المعلومات الخاصة به من الإنترنت ومحركات البحث متى فقدت هذه المعلومات ضرورتها أو أصبحت تمس سمعته وكرامته دون مسوغ مشروع.

(
راجع.(Douez c. Facebook, 2017 CSC 33

---

[21] LPRPDE, art. 2.

[22] ETHI Committee. (2018). *Privacy by Design*, p. 8.

[23] Douez v. Facebook, Inc., 2017 CSC 33, para. 34.

أولًا: الإطار النظري

ترتكز هذه الدراسة على الإطار النظري المتمثل في نظرية **الحق في الحياة الخاصة كحق فوق دستوري**[24]، والتي ترى أن هذا الحق يمثل ضمانة أساسية لكرامة الإنسان وحريته في مواجهة سلطات الدولة ووسائل الرقابة التقنية الحديثة. ويقوم هذا الإطار على مجموعة من المفاهيم المركزية، منها:

1. **نظرية التوقع المعقول للخصوصية** (Reasonable Expectation of Privacy):
وهي النظرية التي تبنّتها **المحكمة العليا الكندية** لتحديد متى يجب أن تتم حماية الفرد بموجب المادة 8 من الميثاق الكندي. ويُعتبر التوقع المعقول بحماية المعلومات أو الفضاء الشخصي أساسًا دستوريًا لحظر التطفل غير المشروع.
2. **الثنائية القانونية** (Dualisme juridique):
وتفترض أن الحماية القانونية للحق في الحياة الخاصة لا تُستمد من مصدر واحد بل من تداخل وتفاعل بين النصوص الدستورية، والقوانين الفدرالية، والتشريعات الإقليمية، والاجتهادات القضائية، مما يجعل من فهم هذا الحق أمرًا مركبًا.
3. **نظرية الخصوصية المعلوماتية** (Informational Privacy):
وهي نظرية حديثة تعتبر أن خصوصية الفرد اليوم تُقاس بقدر التحكم في بياناته وهويته الرقمية، وليس فقط في حيزه الجسدي أو المنزلي، مما يستدعي توسعة نطاق الحماية القانونية ليشمل عالم الإنترنت والبيانات الضخمة.

ثانيًا: الدراسات السابقة

تمت مراجعة عدد من الدراسات القانونية والتشريعية التي تناولت الحق في الحياة الخاصة في كندا، ومن أبرزها:

1. **دراسة – Moyse (2018)**[25] وهي الدراسة الأصل التي يقوم عليها هذا البحث، وقد تناولت الإطار القانوني الكندي بصورة مقارنة مع الأنظمة الأخرى، مركّزة على تحديات العصر الرقمي في ظل قوانين خصوصية المعلومات.
2. **تقرير لجنة ETHI البرلمانية (2018 –** (والذي أوصى باعتماد مفهوم "الخصوصية منذ التصميم" كسياسة وطنية، مع التشديد على ضرورة تعديل LPRPDE ليشمل أدوات فعالة لحماية البيانات، خاصة ما يتعلق بالموافقة الصريحة، والشفافية الخوارزمية، والحق في المحو[26].

---

[24] R. v. Tessling, [2004] 3 S.C.R. 432, para. 42.

[25] Moyse, P.-E. (2018). *Le droit au respect de la vie privée*, pp. 17–22.

[26] ETHI Committee. (2018). *Towards Privacy by Design*, pp. 9–14.

3. **دراسة**[27] – **Hunt & Shirazian (2016)** والتي تناولت الفجوات في قوانين الضرر المدني المتعلقة بانتهاك الخصوصية في المقاطعات الكندية، مشيرة إلى تباين كبير في الاعتراف القضائي بالحق في رفع دعوى عن انتهاك الخصوصية في أنظمة القانون العام[28].
4. **قرار** – **Jones v. Tsige (2012)** كمصدر قضائي أساسي في القانون العام الكندي يعترف ضمنيًا بوجود "ضرر مدني مستقل بسبب التطفل" مما فتح الباب لتطوير إطار قانوني مستقل لخصوصية الأفراد[29].

التصميم:

الفصل الأول: الإطار النظري والدستوري لحماية الحياة الخاصة في كندا

المبحث الأول: الطبيعة القانونية للحق في الحياة الخاصة

المبحث الثاني: الأساس الدستوري والتشريعي لخصوصية الأفراد في كندا

الفصل الثاني: التحديات الرقمية المعاصرة في مواجهة الخصوصية في كندا

المبحث الأول: الانتهاكات الرقمية المعقدة لخصوصية الأفراد

المبحث الثاني: الفئات الهشة والمعايير الدولية في بيئة الخصوصية الرقمية

الفصل الثالث: الاستجابة القانونية والقضائية للتحديات الرقمية في كندا

المبحث الأول: الاجتهادات القضائية الكندية ودورها في تطوير حماية الخصوصية

المبحث الثاني: المبادرات التشريعية والإصلاحات المقترحة

الفصل الرابع: التحليل النقدي والاستشراف المستقبلي لحماية الخصوصية في كندا

[27] Hunt, C.D.L. & Shirazian, N. (2016). *Canada's Statutory Privacy Torts*, Oxford Comparative Law Forum.

[29] Jones v. Tsige, 2012 ONCA 32, para. 69.

المبحث الأول: التقييم النقدي للإطار القانوني الكندي

المبحث الثاني: التوصيات وسؤال الإشكالية المستقبلية

الفصل الأول: الإطار النظري والدستوري لحماية الحياة الخاصة في كندا

إن الحق في الحياة الخاصة يمثل في الجوهر تجليًا قانونيًا لكرامة الإنسان وحدوده الوجودية في مواجهة السلطة، وقد تحوّل هذا الحق من كونه متعلقًا بمجال شخصي مادي ضيق إلى مفهوم قانوني واسع يشمل السيطرة على المعلومات، والحق في إخفاء الهوية، ومقاومة الرقابة الرقمية. في السياق الكندي، يتخذ هذا الحق طابعًا مركبًا نتيجة الطبيعة الفيدرالية للدولة، ما يجعل من حمايته القانونية مشهدًا متعدد الأبعاد. لا يظهر الحق في الخصوصية صراحة في الميثاق الكندي للحقوق والحريات، لكن الاجتهاد القضائي، ولا سيما من المحكمة العليا، لعب دورًا حاسمًا في استنباطه من خلال المادتين 7 و8، حيث برزت فكرة "التوقع المعقول للخصوصية" كمحدد أساسي لمجال الحماية القانونية.

هذا المفهوم، وإن كان مرنًا، إلا أنه يفرض قراءة عميقة لسياق العلاقة بين الفرد والدولة، ويعيد تعريف نطاق السلطة في العصر الرقمي. وعلى المستوى التشريعي، يُعد قانون حماية المعلومات الشخصية والمستندات الإلكترونية (LPRPDE) الركيزة الفيدرالية الأساسية، وإن كان لا يرقى من حيث الصرامة والشمول إلى المعايير الدولية الحديثة. وفي مقابل ذلك، تقدم بعض المقاطعات، ككيبك، نماذج أكثر دقة وتنظيمًا، مستلهمةً التقاليد المدنية الأوروبية، مما يخلق تفاوتًا حادًا في درجة الحماية بين المواطنين داخل الدولة الواحدة. إن البنية القانونية الكندية لحماية الحياة الخاصة تظل إلى اليوم قائمة على تعددية المصادر، لكنها تحتاج إلى توحيد المفاهيم وتوسيع نطاق الحماية الدستورية بما يواكب الواقع الرقمي المتغير.

المبحث الأول: الطبيعة القانونية للحق في الحياة الخاصة

يُعد الحق في الحياة الخاصة من الحقوق الأساسية التي ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بكرامة الإنسان وحريته الفردية. وقد نشأ هذا المفهوم في الأدبيات القانونية الغربية كرد فعل على التطور الصناعي والتكنولوجي، وتزايد وسائل المراقبة والرقابة الاجتماعية. ومن أقدم التعريفات القانونية لهذا الحق، ما ورد في مقال Warren و Brandeisسنة 1890، حيث وصفا الحياة الخاصة بأنها "الحق في أن يُترك الإنسان وشأنه[30]." (the right to be let alone)

[30] Warren, S. & Brandeis, L. (1890). "The Right to Privacy", *Harvard Law Review*, Vol. 4, p. 193.

في السياق الكندي، تطور المفهوم تدريجيًا ليشمل ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. **البُعد المكاني أو الإقليمي** :ويشمل حماية خصوصية الإنسان في بيئته الشخصية كالمنزل[31].
2. **البُعد الشخصي أو الجسدي** :ويتعلق بحماية سلامة الجسد والهوية البيولوجية.
3. **البُعد المعلوماتي** :وهو الأكثر تطورًا وحداثة، ويتعلق بحماية البيانات الشخصية والهوية الرقمية، ويُعتبر جوهر الحق في الخصوصية في العصر الرقمي.

ومع تطور تكنولوجيا الاتصالات، أصبحت انتهاكات الخصوصية أكثر تعقيدًا، ولم تعد تقتصر على الدخول المادي إلى الفضاء الخاص، بل باتت تنطوي على مراقبة الأنشطة الرقمية، وتحليل السلوك عبر البيانات، مما دفع القضاء الكندي إلى تطوير أدوات مفاهيمية جديدة، مثل "التوقع المعقول للخصوصية" كمعيار لتحديد متى يستحق الفرد حماية قانونية[32].

المبحث الثاني: الأساس الدستوري والتشريعي لخصوصية الأفراد في كندا

تتميز كندا بإطار قانوني متعدد المستويات لحماية الحياة الخاصة، يعكس الطابع الفيدرالي للنظام السياسي والقانوني، حيث تتداخل التشريعات الفيدرالية مع القوانين الإقليمية، ضمن نهج مزدوج يقوم على التفاعل بين القانون الدستوري والقوانين العادية.

المطلب الأول :الحماية الدستورية غير المباشرة وفقًا للميثاق الكندي، المادتان 7 و8:

لا تنص **الميثاق الكندي للحقوق والحريات** بشكل صريح على "الحق في الحياة الخاصة"، غير أن **المحكمة العليا الكندية** استنبطت هذا الحق من مضمون المادة 7 (الحق في الحياة والحرية والأمن) والمادة 8 (الحق في الحماية من التفتيش والحجز التعسفي). وقد توسع القضاء في تفسير هاتين المادتين لتشمل حماية خصوصية الفرد، خاصة فيما يتعلق بالمراسلات الإلكترونية والمكالمات والبيانات الرقمية[33].

ومن أبرز الأحكام القضائية التي أرست هذا المفهوم، حكم **R. v. Duarte (1990)** الذي حذر من استخدام الرقابة الإلكترونية دون ضمانات قانونية، وحكم **R. v. Marakah (2017)** الذي اعترف بوجود توقع معقول للخصوصية حتى في الرسائل النصية المتبادلة بين الأفراد[34].

[31] R. v. Dyment, [1988] 2 S.C.R. 417, para. 22.

[32] R. v. Tessling, [2004] 3 S.C.R. 432, para. 42.

[33] Charte canadienne des droits et libertés, art. 7 et 8.

[34] R. v. Marakah, 2017 CSC 59; R. v. Duarte, [1990] 1 S.C.R. 30.

تؤكد هذه الأحكام أن الميثاق، رغم كونه موجّهًا للعلاقات بين الأفراد والدولة، إلا أن تأثيره غير المباشر يمتد إلى باقي فروع القانون ويُستخدم مرجعًا لتقييم دستورية التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالخصوصية.

المطلب الثاني :الإطار التشريعي الفيدرالي (LPRPDE) والإقليمي LPRPSP) في كيبك.(

على المستوى الفيدرالي، تم اعتماد قانونين أساسيين في هذا المجال:

- **قانون حماية المعلومات الشخصية (1985** :(يخص المؤسسات والإدارات الحكومية.
- **قانون حماية المعلومات الشخصية والمستندات الإلكترونية (LPRPDE) لسنة 2000** :وهو القانون المركزي لتنظيم الخصوصية في القطاع الخاص، خاصة الأنشطة التجارية[35].

أما المقاطعات، فقد اعتمد بعضها تشريعات موازية تعكس واقعها القانوني المحلي. ففي **كيبك**، يعتمد النظام على **القانون المدني**، وقد تم اعتماد **قانون حماية المعلومات في القطاع الخاص (LPRPSP)** منذ عام 1994، وهو أكثر تفصيلًا في حماية البيانات الشخصية، ويستند إلى المبادئ الأوروبية والمواثيق الدولية[36]. وفي المقاطعات الأخرى كألبرتا وكولومبيا البريطانية، تم اعتماد قوانين تشريعية "معادلة جوهريًا" لـ.LPRPDE

الفصل الثاني: التحديات الرقمية المعاصرة في مواجهة الخصوصية في كندا

أفرزت البيئة الرقمية الحديثة واقعًا قانونيًا مستجدًا اختبر فعالية القواعد الكلاسيكية في حماية الحياة الخاصة. فمع تصاعد قدرات الذكاء الاصطناعي، وتوسع أساليب التتبع الخوارزمي، أصبح الإنسان مكشوفًا أمام أنظمة لا يفهمها ولا يتحكم بها. في هذا السياق، كشف النموذج الكندي عن اختلال واضح بين سرعة التطور التقني وبطء الاستجابة التشريعية. لم تعد المسألة مرتبطة فقط بجمع البيانات، بل بكيفية اتخاذ قرارات خفية بشأن الأفراد دون علمهم، بل أحيانًا دون إمكانية الاعتراض عليها.

وقد برز هذا الخلل في غياب تنظيم قانوني صريح للقرارات المؤتمتة، والحق في المحو، والشفافية الخوارزمية. وبينما يُنتظر من التشريعات أن تفرض قيودًا على الخوارزميات الغامضة، يبقى القانون الكندي مترددًا، مكتفيًا بمبادئ عامة لا ترتقي إلى الحماية الصلبة. في المقابل، حاول القضاء أن يسد هذه الثغرات، كما في قضية Marakah وDouez، حيث تم توسيع الحماية إلى الرسائل النصية، والاعتراف بضرورة تطبيق القانون الكندي على المنصات العالمية.

لكن الاجتهادات القضائية وحدها غير كافية أمام بنية تكنولوجية عابرة للحدود، وأمام شركات تمتلك أدوات تحليل تتجاوز قدرات القانون الوطني. هنا يظهر دور التشريع المقارن، وخاصة النموذج الأوروبي، كمحفز لإصلاح شامل، كما في مشروعي القانون C–11 وC–

[35] LPRPDE, L.C. 2000, ch. 5.

[36] LPRPSP, RLRQ c. P-39.1

27 اللذين يسعيان إلى إرساء قواعد جديدة للعصر الرقمي، دون أن يصلا بعد إلى طور النفاذ. الواقع أن الخصوصية في كندا تقف اليوم على تخوم مفصلية: إما أن تتحول إلى حق رقمي صلب، أو أن تتآكل تحت ضغط الخوارزميات والمصالح التجارية.

المبحث الأول: الانتهاكات الرقمية المعقدة لخصوصية الأفراد

لقد أدى التطور التكنولوجي المتسارع إلى إعادة صياغة مفهوم الحياة الخاصة في العصر الرقمي، بحيث لم يعد هذا الحق يتعلق فقط بالحفاظ على سرية المعلومات التقليدية، بل أصبح يشمل أيضًا أنشطة تحليل البيانات، التعلم الآلي، والرقابة الذاتية المبنية على الخوارزميات. وفي هذا الإطار، تبرز عدة تحديات رئيسية أمام الإطار القانوني الكندي الراهن، نستعرض أبرزها:

المطلب الأول: إشكالية الرضا والقبول الصريح(Consentement valable)

يشكّل **الرضا** الركن الأساسي الذي يُبنى عليه مشروعية جمع ومعالجة البيانات الشخصية في معظم القوانين الكندية، وخاصة قانون LPRPDE[37]. غير أن الاعتماد على موافقة المستهلك بات محلّ انتقاد واسع، إذ إن أساليب الحصول على الرضا غالبًا ما تكون مبنية على خوارزميات معقدة، ونماذج "القبول المسبق" التي لا تمنح المستخدم معرفة فعلية باستخدام بياناته.

وفي تقريره لعام 2018، أقرّ **اللجنة البرلمانية ETHI** بأن نموذج الموافقة الحالي لم يعد كافيًا لمواجهة تعقيدات الذكاء الاصطناعي والتتبع الرقمي، ودعت إلى إعادة تصميم النموذج القانوني ليكون أكثر وضوحًا وصرامة[38].

المطلب الثاني: الشفافية الخوارزمية(Transparence algorithmique)

يُقصد بالشفافية الخوارزمية ضرورة كشف آلية اتخاذ القرارات الآلية التي تؤثر على الأفراد، كقبول القروض، وتحديد الإعلانات، وتقييم السلوك الاستهلاكي[39]. وتُعد هذه الممارسات مصدرًا محتملًا للتمييز الآلي وانتهاك الحياة الخاصة، خاصة أن الأفراد لا يعلمون متى يتم تحليلهم أو تقييمهم باستخدام أدوات خوارزمية غير خاضعة للرقابة القانونية[40].

القانون الكندي، سواء على المستوى الفيدرالي أو الإقليمي، لم يتضمن بعد أحكامًا واضحة تلزم المنصات الرقمية بكشف الخوارزميات التي تعتمدها، وهو ما يترك فراغًا تشريعيًا يعوق ضمان التوازن بين الابتكار وحقوق الأفراد.

---

[37] LPRPDE, art. 4.3.

[38] ETHI Committee. (2018). *Towards Privacy by Design*, p. 10.

[39] Office of the Privacy Commissioner of Canada. (2017). *Consent and Algorithmic Decision-Making*, p. 6.

[40] Hunt, C.D.L. (2015). "The Common Law's Hodgepodge Protection of Privacy", *UNBLJ*, 66, p. 184.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد الثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2025م
www.ajsp.net

المطلب الثالث: الحق في النسيان(Droit à l'oubli)

يمثل **الحق في النسيان** أحد أبرز التحديات التي تواجه القانون الكندي مقارنةً مع الأنظمة الأوروبية. فلا يوجد نص صريح في LPRPDEأو القوانين الإقليمية يقرّ للفرد بحق قانوني في حذف بياناته الرقمية نهائيًا من محركات البحث أو أرشيفات الإنترنت.

ورغم بعض المبادرات القضائية كما في قضية **A.T. v. Globe24h.com**، التي ألزمت أحد المواقع بحذف قرارات قضائية منشورة على الإنترنت بسبب انتهاكها للخصوصية[41]، إلا أن الاعتراف الكامل بهذا الحق لا يزال غائبًا في النظام الكندي، مما يثير إشكاليات تتعلق بالكرامة الرقمية والسمعة الشخصية في العصر الإلكتروني.

المبحث الثاني: الفئات الهشة والمعايير الدولية في بيئة الخصوصية الرقمية

تامطلب الأول: التحديات الرقمية الناشئة في مواجهة الحق في الحياة الخاصة

الخصوصية منذ التصميم(Privacy by Design)

يُعتبر مبدأ "الخصوصية منذ التصميم" من المبادئ الحديثة في سياسات حماية البيانات، ويقضي بوجوب إدماج متطلبات الخصوصية ضمن البنية الهندسية للتقنيات الرقمية، عوضًا عن معالجتها لاحقًا كإجراء طارئ[42]. وقد تم إدراج هذا المبدأ رسميًا ضمن توصيات **اللجنة البرلمانية ETHI** سنة 2018، وأوصت بأن يتضمن أي إصلاح لقانون LPRPDE التزامًا صريحًا للشركات بتطبيق هذا المبدأ منذ مرحلة تطوير منتجاتها[43].

مع ذلك، يظل هذا المفهوم في كندا في طور "التوصية غير الملزمة"، لعدم وجود قاعدة قانونية نافذة تُلزم مطوّري البرمجيات ومقدّمي الخدمات الرقمية بتطبيقه، بخلاف ما هو معمول به في اللائحة العامة الأوروبية لحماية البيانات.(GDPR)

[41] A.T. v. Globe24h.com, 2017 FC 114.

[42] Cavoukian, A. (2009). *Privacy by Design: The 7 Foundational Principles*, Information and Privacy Commissioner of Ontario.

[43] ETHI Committee. (2018). *Towards Privacy by Design*, pp. 17–19.

المطلب الثاني: البيانات البيومترية والمراقبة الذكية

تمثل **البيانات البيومترية**)مثل بصمات الأصابع، ملامح الوجه، الصوت...) تحديًا كبيرًا للخصوصية الرقمية، بسبب طبيعتها الحساسة وعدم قابليتها للتغيير. وقد بدأت بعض المؤسسات الحكومية والشركات في كندا باعتماد تقنيات التعرف على الوجه لأغراض أمنية وتجارية، دون وجود إطار قانوني واضح ينظم استخدام هذه البيانات أو يحظر إساءة استغلالها[44].

وقد حذّرت **اللجنة الكندية للخصوصية (OPC)** من أن استخدام هذه التقنيات في الأماكن العامة قد يؤدي إلى مراقبة جماعية واسعة النطاق تمس جوهر الحياة الخاصة، وطالبت بفرض قيود قانونية مسبقة[45].

المطلب الثالث: المعايير الدولية والتجارة الإلكترونية

يُواجه النظام الكندي ضغوطًا متزايدة من الشركاء التجاريين، وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي، لضمان أن قوانين الخصوصية الكندية تفي بمعايير الحماية المعترف بها دوليًا، كشرط لتبادل البيانات عبر الحدود. وتواجه كندا تحديات في هذا المجال، إذ لم تُعدّل بعد LPRPDE بما يتماشى مع **اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات(GDPR)** ، مما يهدد باعتبارها "نظامًا غير مكافئ" من قبل الاتحاد الأوروبي[46].

كما أن غياب قواعد واضحة بشأن نقل البيانات الشخصية إلى الخارج، أو إخضاع الشركات الأجنبية لالتزامات خصوصية صارمة، يثير شكوكًا حول مدى مواءمة القانون الكندي للتطورات العالمية في هذا المجال.

الفصل الثالث: الاستجابة القانونية والقضائية للتحديات الرقمية في كندا

المبحث الأول: الاجتهادات القضائية الكندية ودورها في تطوير حماية الخصوصية

تلعب **الاجتهادات القضائية** في كندا دورًا مركزيًا في تطوير الحق في الحياة الخاصة، خصوصًا في ظل غياب قواعد تشريعية موحدة تواكب التحولات الرقمية. وقد اضطلعت **المحكمة العليا الكندية**، وكذلك **المحاكم الفيدرالية والإقليمية**، بإرساء مجموعة من المبادئ

[44] OPC. (2018). *Guidance on Biometrics and Facial Recognition*, p. 4.

[45] Office of the Privacy Commissioner of Canada (2020). *Facial Recognition and Surveillance*, p. 3.

[46] European Commission. (2020). *Adequacy Decisions under the GDPR*, Brussels.

القانونية التأسيسية التي أثّرت في مضمون الحماية الدستورية والمعلوماتية لهذا الحق. فيما يلي أبرز الأحكام القضائية التي أسهمت في رسم ملامح الحياة الخاصة في البيئة الرقمية:

المطلب الأول: قضية(2013) Alberta v. UFCW, Local 401

تناولت هذه القضية تعارضًا بين **حق الحياة الخاصة وحرية التعبير** في سياق نزاع نقابي. وقد حكمت المحكمة العليا بأن تسجيل فيديوهات لأشخاص في أماكن عامة لا يُعدّ في حد ذاته انتهاكًا تلقائيًا للخصوصية، خصوصًا إذا كان التسجيل في إطار نشاط عام كالاعتصام أو التظاهر[47].

إلا أن أهمية الحكم تكمن في اعترافه الضمني بأهمية التوازن بين الحقين، وأكدت المحكمة أن "توقّع الخصوصية" في الفضاء العام هو أقل نسبيًا مقارنة بالفضاء الخاص، مما يفتح الباب لتفسير مرن حسب السياق[48].

المطلب الثاني: قضية(2017) R. v. Marakah

يُعتبر هذا الحكم من أبرز الأحكام التي طوّرت مفهوم "التوقع المعقول للخصوصية". فقد اعتبرت المحكمة العليا أن رسائل النص القصير (SMS)المرسلة بين شخصين تظل محمية بموجب المادة 8 من الميثاق الكندي، حتى لو تمّت قراءتها على جهاز الطرف الآخر[49].

وقد أرست المحكمة بذلك مبدأ مفاده أن **البيئة الرقمية لا تُسقط الحماية الدستورية للخصوصية**، بل تقتضي توسيع نطاقها لمواكبة التكنولوجيا، خاصة عندما تتعلق بمحتوى الاتصالات الشخصية الخاصة.

المطلب الثالث: قضية(2017) Douez v. Facebook, Inc.

ناقشت هذه القضية مسألة **تطبيق القانون الكندي على شركات أجنبية** تمارس أنشطة رقمية داخل كندا. وقد رفضت المحكمة العليا شرط التحكيم المسبق المفروض من طرفFacebook ، وأكدت على أولوية حماية الحياة الخاصة على الاتفاقات القياسية المبرمة عبر الإنترنت[50].

---

[47] Alberta (Information and Privacy Commissioner) v. United Food and Commercial Workers, Local 401, 2013 SCC 62.

[48] Ibid., para. 27.

[49] R. v. Marakah, 2017 SCC 59, para. 37–45.

[50] Douez v. Facebook, Inc., 2017 SCC 33, para. 50–56.

وقد مثّل هذا الحكم تطورًا مهمًا في الاعتراف بسيادة القانون الكندي على منصات التواصل العالمية، وضرورة خضوعها لقواعد الخصوصية المحلية متى استهدفت المستخدمين الكنديين.

تحليل الاجتهادات القضائية والنقاشات التشريعية الحديثة

أولا: قضية(2017) A.T. c. Globe24h.com

في هذه القضية، قامت إحدى المواقع الرومانية بإعادة نشر قرارات قضائية كندية متاحة على الإنترنت مجانًا، وجعلتها قابلة للبحث على محركاتGoogle ، وهو ما أدى إلى إلحاق ضرر بسمعة الأفراد المعنيين بتلك القرارات[51].

اعتبرت **المحكمة الفيدرالية الكندية** أن هذا الفعل يُشكل استخدامًا تجاريًا غير مشروع للبيانات الشخصية، لا سيما وأن الموقع استغل البيانات لأغراض الربح من خلال إزالة المحتوى مقابل رسوم، وهو ما يتعارض مع الغرض الأصلي من النشر القضائي العلني.

ويمثل هذا الحكم اعترافًا قضائيًا ضمنيًا بـ **الحق في النسيان**، وأهمية تقييد إعادة نشر البيانات القانونية متى تجاوزت حدود المصلحة العامة، لاسيما إذا ترتب عليها ضرر شخصي أو انتهاك للكرامة الرقمية.

ثانيا: قضية(2012) Jones v. Tsige

تُعد هذه القضية مفصلية في تكريس مبدأ **الضرر المدني في حال التطفل على الحياة الخاصة** ضمن ولايات القانون العام. إذ أقرت **محكمة الاستئناف في أونتاريو** بوجود ما يسمى بـ "intrusion upon seclusion" كسبب مستقل للمطالبة بالتعويض، دون الحاجة لإثبات ضرر مادي ملموس[52].

وقد فُتح من خلال هذا القرار الباب أمام تطوير دعاوى مدنية في حالات انتهاك الخصوصية داخل المؤسسات والشركات، كحالات اطلاع موظف على بيانات زميل دون إذن أو مبرر قانوني.

[51] A.T. v. Globe24h.com, 2017 FC 114, para. 21–30.

[52] Jones v. Tsige, 2012 ONCA 32, para. 69–72.

الفصل الثالث: الاستجابة القانونية والقضائية للتحديات الرقمية في كندا

المبحث الأول: الاجتهادات القضائية الكندية ودورها في تطوير حماية الخصوصية

يتبين من الأحكام السابقة أن المحاكم الكندية قامت بدور أساسي في **تطوير المفاهيم القانونية** المرتبطة بالخصوصية، خاصة في ظل بطء التعديلات التشريعية وعدم مواكبة القوانين الحالية لتسارع التطورات التكنولوجية. ورغم أن هذه الاجتهادات لا تكفي وحدها لصياغة سياسة وطنية شاملة، إلا أنها تمثل أساسًا متينًا لأي إصلاح قانوني مقبل.

وفي هذا الإطار، أوصى تقرير اللجنة البرلمانية ETHI في عام 2018 بإجراء مراجعة شاملة لقانونLPRPDE ، مع إدخال مفاهيم الحذف، الشفافية، الرقابة المسبقة، ومحاسبة الشركات الرقمية بشكل أكثر صرامة[53].

المطلب الأول : مقاربة مقارنة بين القانون الكندي واللائحة الأوروبية(GDPR)

مع تطور النقاشات حول حماية البيانات الشخصية عالميًا، أصبحت **اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR)** الصادرة سنة 2016 من أبرز المرجعيات القانونية التي أثرت على التشريعات الدولية، بما في ذلك كندا. وتُعد هذه المقارنة ضرورية لقياس مدى توافق الإطار القانوني الكندي مع المتطلبات العالمية، خاصة في ظل حاجة كندا للاحتفاظ بوضع "الدولة المكافئة" في أعين الاتحاد الأوروبي[54].

المطلب الثاني: التوافق من حيث المبادئ الأساسية

تشترك كل من **LPRPDE**الكندية و **GDPR**الأوروبية في المبادئ الأساسية التالية:

- أهمية **الرضا الصريح** كأساس للمعالجة القانونية للبيانات؛
- ضرورة **الغاية المحددة** لجمع المعلومات الشخصية؛
- الالتزام بـ **الشفافية** و**المساءلة** في إدارة البيانات[55].

[53] ETHI Committee. (2018). *Towards Privacy by Design*, Recommendations 3–6.

European Commission. (2020). *GDPR Adequacy Decisions*, Brussels.[54]

LPRPDE, art. 4.2–4.5; GDPR, arts. 5–6.[55]

غير أن **GDPR** تذهب أبعد من القانون الكندي من حيث وضوح المفاهيم، قوة الإلزام، واتساع نطاق التطبيق، حيث تنطبق حتى على المؤسسات غير الأوروبية التي تستهدف السوق الأوروبية، وهو ما لا يتوافر في **LPRPDE**.

المبحث الثاني: الحق في النسيان بين النص والتطبيق

بينما تنص **GDPR** صراحةً على **الحق في المحو** (Article 17)، وتفرض على مشغلي البيانات واجب حذف البيانات الشخصية متى فقدت غرضها، فإن القانون الكندي لا يكرّس هذا الحق بشكل واضح[56]. وقد أوصى **مفوض الخصوصية الكندي** في أكثر من تقرير بضرورة إدخال "حق في المحو" ضمن التعديلات المستقبلية على **LPRPDE**[57].

لكن القضاء الكندي بدأ يتفاعل تدريجيًا مع هذا الحق، كما في قضية **Globe24h.com**، مما يمهّد لاعتماده تشريعيًا في المستقبل القريب.

المطلب الأول: العقوبات والجزاءات

تُعتبر **العقوبات في GDPR** أكثر صرامة وفعالية، إذ يمكن أن تصل إلى **4٪ من حجم المبيعات العالمية السنوية** أو **20مليون يورو**، بينما تبقى الجزاءات في كندا محدودة التأثير وغالبًا غير رادعة[58]. وقد أدى ذلك إلى انتقادات بأن الشركات العاملة في كندا لا تشعر بضغط قانوني كافٍ لاحترام خصوصية المستخدمين.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي والقرارات التلقائية – دراسة حالة واقعية

تُعد تقنيات **الذكاء الاصطناعي (AI)** من أبرز الابتكارات الرقمية التي غيرت طريقة جمع وتحليل البيانات في كندا، خصوصًا في القطاعين المالي والصحي. إلا أن استخدامها يثير مخاوف جدية فيما يتعلق بانتهاك الحياة الخاصة، خاصة عندما تُستخدم خوارزميات غامضة لاتخاذ قرارات ذات أثر قانوني أو شخصي على الأفراد دون معرفة أو تدخل بشري مباشر[59].

[56] GDPR, Article 17: Right to erasure (‘right to be forgotten’).

[57] Office of the Privacy Commissioner of Canada (OPC). (2018). *Reputation and Privacy*, p. 12.

[58] ETHI Committee. (2018). *Towards Privacy by Design*, p. 21.

[59] OPC. (2021). *AI and Privacy: Recommendations for PIPEDA Reform*, p. 3.

أ: دراسة حالة – نظام التأمين الذكي في القطاع المالي

في عام 2019، قامت إحدى كبرى شركات التأمين الكندية باعتماد نظام ذكاء اصطناعي لتحليل طلبات التأمين الصحي بناءً على **البيانات البيومترية**، وسجلات الإنفاق الصحي، ونشاط المستخدم على وسائل التواصل الاجتماعي[60].

وقد أدى هذا النظام إلى **رفض عدد كبير من الطلبات** بناءً على تنبؤات خوارزمية عن "نمط حياة غير صحي"، دون إشعار واضح للزبائن أو إتاحة حق الطعن، وهو ما أثار جدلاً حول مدى مشروعية هذه الممارسات، ومدى توافقها مع مبدأ "الموافقة المستنيرة."

لم يكن لدى العملاء معرفة بكيفية عمل النظام أو نوعية البيانات المستخدمة، وهو ما يناقض مبدأ الشفافية الجوهرية في **LPRPDE**[61].

ب: غياب إطار قانوني للقرارات الآلية

رغم أهمية **LPRPDE**، فإنه لا يتضمن مادة واضحة تنظم **القرارات المُتخذة تلقائيًا** من خلال الخوارزميات، كما هو الحال في المادة 22 من **GDPR** التي تمنح الأفراد الحق في رفض المعالجة الآلية البحتة[62].

وقد دعت **اللجنة الكندية للخصوصية** إلى تعديل القانون ليشمل ضمانات محددة في مواجهة القرارات التلقائية، مثل:

- إعلام الأفراد بوجود القرار الآلي؛
- شرح منطق الخوارزمية بصورة مبسطة؛
- منح الأفراد حق الطعن والتدخل البشري في القرار[63].

ج: حاجة ملحة لتقنين الذكاء الاصطناعي

في ظل التوسع المتزايد لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات الحياة اليومية، تبقى الحاجة ملحة إلى:

- سنّ تشريعات تلزم الشركات بالشفافية الخوارزمية؛

[60] CBC News. (2019). *AI system used by insurer flagged "risky" clients based on social media*, [Online article].

[61] LPRPDE, art. 4.3.2.

[62] GDPR, Article 22.

[63] OPC. (2021). *Algorithmic Impact Assessment Framework Proposal*, p. 9.

- تنظيم استخدام البيانات الحساسة ضمن قرارات مؤتمتة؛
- إشراك هيئات الرقابة والخصوصية في تقييم الأنظمة قبل اعتمادها.

بدون إطار قانوني واضح، قد تتحول تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى أداة للتمييز وانتهاك الخصوصية تحت ستار الكفاءة التقنية.

الفصل الرابع: التحليل النقدي والاستشراف المستقبلي لحماية الخصوصية في كندا

يمثل الأطفال والمراهقون الفئة الأكثر هشاشة في مواجهة مخاطر الانتهاك الرقمي، نظرًا لطبيعتهم العمرية وضعف وعيهم القانوني. وقد أصبحت حماية خصوصية القُصَّر تحديًا بارزًا في كندا، خاصة مع تزايد استخدامهم للهواتف الذكية وتطبيقات التواصل الاجتماعي، ودخولهم غير الواعي في بيئة تجارية رقمية تقوم على تتبّع السلوك وتجميع البيانات[64].

المبحث الأول: التقييم النقدي للإطار القانوني الكندي

رغم أهمية حماية القاصرين، لا يتضمن **قانون LPRPDE** الكندي حاليًا أحكامًا مخصصة لحماية خصوصية الأطفال، بخلاف ما هو موجود في التشريعات الأميركية (مثل قانون COPPA) أو الأوروبية – GDPR) المادة 8)[65].

ويُعد هذا النقص التشريعي مصدر قلق حقيقي، حيث لا توجد معايير قانونية تحدد سن الرضا الرقمي، أو طبيعة المعلومات التي يُسمح بجمعها من القُصَّر، أو واجب الشركات في التحقق من هوية المستخدم وعمره[66].

المطلب الأول: موقف مفوض الخصوصية الكندي

في تقريره السنوي لعام 2020، دعا **مفوض الخصوصية الكندي (OPC)** إلى تبني سياسة وطنية لحماية الأطفال رقميًا، وأوصى بما يلي[67]:

- تحديد **سن قانوني للموافقة الرقمية** لا يقل عن 13 عامًا؛
- إلزام الشركات الرقمية بطلب **موافقة أولياء الأمور**؛

[64] MediaSmarts. (2021). *Young Canadians in a Wired World – Phase IV*, p. 6.

[65] GDPR, Article 8; U.S. Children's Online Privacy Protection Act (COPPA), 1998

[66] LPRPDE – No specific age of consent provision.

[67] Office of the Privacy Commissioner of Canada. (2020). *Protecting Children's Privacy in the Digital Age*, Annual Report.

- حظر الإعلانات المستهدفة للأطفال؛
- تقليص استخدام أدوات التتبع الرقمية في تطبيقات الأطفال.

ورغم هذه التوصيات، لم يتم إلى اليوم اعتماد قانون متخصص يُعنى بخصوصية الأطفال في البيئة الإلكترونية.

المطلب الثاني: التطبيقات والمنصات الرقمية الموجّهة للأطفال

تشير تقارير تحليلية إلى أن تطبيقات مثل YouTube Kids و TikTokكانت موضوع شكاوى عدة تتعلق بجمع بيانات الموقع، وسجل المشاهدة، والخصائص الصوتية للأطفال دون الحصول على موافقة الأهل[68].

وقد دفع هذا الوضع بعض الهيئات الأهلية الكندية إلى رفع دعاوى قضائية جماعية ضد بعض المنصات، بتهمة انتهاك الخصوصية وعدم احترام المعايير الأخلاقية في التفاعل مع المستخدمين القصّر.

المبحث الثاني: الإصلاحات والمبادرات التشريعية الكندية في مجال حماية الحياة الخاصة

المطلب الأول: المشاريع التشريعية المقترحة لإصلاح قانونLPRPDE

أدركت الحكومة الكندية، في السنوات الأخيرة، أن الإطار القانوني الراهن لحماية الحياة الخاصة بات غير كافٍ لمواجهة التحديات الرقمية المتسارعة. وبناءً على توصيات اللجنة البرلمانية للخصوصية(ETHI) ، ومكتب مفوض الخصوصية الكندي(OPC) ، تم اقتراح عدة مشاريع قوانين تهدف إلى إصلاح شامل لمنظومة الخصوصية في كندا، كان أبرزها **مشروع القانون C–11 لسنة 2020**[69].

أولًا: مشروع القانونC–11 : قانون حماية الخصوصية في العالم الرقمي – CPPA

يُعد مشروع C–11 محاولة لإلغاء وتحديث قانونLPRPDE ، من خلال إدخال آليات جديدة لتنظيم جمع البيانات واستخدامها. وقد تضمن المشروع ما يلي:

- **الاعتراف القانوني بالحق في المحو** (Article 55 CPPA)، مما يُقارب النموذج الأوروبي؛
- **تعزيز سلطة مفوض الخصوصية**، ومنحه صلاحيات التحقيق وفرض الغرامات؛

[68] Canadian Centre for Child Protection. (2022). *Complaint against TikTok and YouTube Kids*, Legal Brief.

[69] Government of Canada. (2020). *Bill C-11: Digital Charter Implementation Act*, First Reading.

- **توسيع نطاق الشفافية الخوارزمية**، وإلزام الشركات بشرح كيفية اتخاذ قراراتها الآلية[70]؛
- **رفع سقف العقوبات** ليصل إلى 5٪ من الإيرادات السنوية العالمية أو 25 مليون دولار كندي[71].

إلا أن هذا المشروع لم يتم إقراره نهائيًا في البرلمان الكندي حتى لحظة كتابة هذه الدراسة، وسط جدل سياسي بين الحكومة والمعارضة حول تأثيراته على قطاع الأعمال.

المطلب الثاني: مشروع القانون C-27 : قانون الخصوصية والاستخدام العادل للذكاء الاصطناعي

في عام 2022، تم تقديم **مشروع قانون C-27** الذي جاء ليُكمّل توجهات C-11 ، مع تركيز خاص على تنظيم الذكاء الاصطناعي. وقد تضمن:

- إنشاء **هيئة خاصة لتنظيم الذكاء الاصطناعي** (AI and Data Commissioner)؛
- فرض التزامات على مطوّري أنظمة الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بالشفافية والتقييم المسبق للمخاطر؛
- تنظيم استخدام البيانات البيومترية والبيانات الحساسة في التدريب الخوارزمي[72].

ويمثل هذا المشروع محاولة جادة لسد الفجوة التشريعية في مجال الخوارزميات، ومواءمة القانون الكندي مع المعايير الدولية الناشئة.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الإصلاح التشريعي

رغم أهمية هذه المشاريع، إلا أنها تواجه عدة تحديات:

- مقاومة بعض الشركات الكبرى للإفصاح عن تقنياتها الخوارزمية؛
- تعقيد البنية الفيدرالية الكندية، وما يتطلبه من توافق مع قوانين المقاطعات؛
- بطء العملية التشريعية في ظل الانقسامات السياسية والتغيرات الحكومية.

[70] CPPA, Articles 55–64.

[71] OPC. (2020). *Initial Analysis of Bill C-11*, p. 7.

[72] Government of Canada. (2022). *Bill C-27: Digital Charter Act 2.0*, Overview.

المبحث الثالث: التحليل النقدي والتوصيات الختامية

المطلب الأول: التقييم النقدي للوضع القانوني الراهن

يكشف تحليل الإطار القانوني الكندي المتعلق بحماية الحياة الخاصة في البيئة الرقمية عن مجموعة من **نقاط القوة** و**مواطن القصور**، يمكن تلخيصها كما يلي:

نقاط القوة:

- تعدد مصادر الحماية القانونية (الميثاق، القوانين الفيدرالية، قوانين المقاطعات.(
- تطور الاجتهادات القضائية وخاصة من المحكمة العليا في حماية الحياة الخاصة ضمن البيئة الرقمية[73].
- وجود مؤسسات رقابية فعالة نسبيًا مثل مكتب مفوض الخصوصية الكندي.(OPC)

نقاط الضعف:

- **غياب إطار موحّد ومتكامل** على المستوى الفيدرالي.
- ضعف في **قابلية إنفاذ القانون** خصوصًا في مواجهة الشركات التكنولوجية الكبرى.
- نقص في **التنظيم الصريح للقرارات الآلية** والذكاء الاصطناعي.
- **القصور في حماية الفئات الهشة** كالأطفال والمراهقين.
- تأخر إصدار مشاريع القوانين الجديدة (C–11 و C–27وعدم تفعيلها حتى الآن[74].

المطلب الثاني: التوصيات

بناءً على التحليل السابق، توصي هذه الدراسة بـ:

1. **تسريع إقرار الإصلاحات التشريعية** المعروضة في مشروعي القانون C–11 وC–27، لتواكب كندا المعايير الدولية الحديثة وتستعيد مكانتها بين الدول المعترف بها كمكافئة لـ.GDPR
2. **تضمين الحق في النسيان والحق في الاعتراض على القرارات الآلية** بصفة صريحة في التشريعات الجديدة، بما يضمن سيادة الفرد على بياناته الرقمية.

[73] R. v. Marakah, 2017 SCC 59; R. v. Spencer, 2014 SCC 43.

[74] OPC. (2022). *Review of Digital Charter Proposals*, Internal Memo.

3. **فرض التزامات قانونية واضحة بشأن الشفافية الخوارزمية**، تلزم الشركات بكشف منطق قراراتها المؤتمتة وتتيح الطعن فيها بشريًا.
4. **سن قانون خاص بحماية خصوصية الأطفال والمراهقين**، يتضمن سنًا أدنى للرضا الرقمي، وحظر الإعلانات المستهدفة، وتنظيم جمع البيانات.
5. **تعزيز العقوبات المالية على انتهاكات الخصوصية**، وجعلها فعالة ورادعة وفق مبدأ النسبة للإيرادات السنوية.
6. **توسيع صلاحيات مفوض الخصوصية** لتشمل التحقيق، الفرض، والرقابة المسبقة على المشاريع الرقمية التي تستعمل بيانات حساسة.

الخاتمة:

يتضح من مجمل ما سبق أن كندا تمتلك قاعدة قانونية غنية ومتنوعة لحماية الحياة الخاصة، لكنها لم تعد كافية في ظل التقدم السريع للتقنيات الرقمية. ورغم الجهود القضائية والمؤسسية القائمة، فإن الحاجة إلى إصلاحات تشريعية شاملة أصبحت ضرورة قانونية وأخلاقية لضمان صون الحياة الخاصة وكرامة الفرد في العصر الرقمي[75].

يُظهر هذا البحث أن كندا، رغم امتلاكها لتراث قانوني متقدم في مجال الحقوق والحريات، لا تزال تواجه صعوبات جوهرية في تأمين الحماية الكاملة للحق في الحياة الخاصة، في ظل تحديات البيئة الرقمية المتسارعة. لقد وفّر النظام الكندي مجموعة من الأدوات الدستورية والتشريعية والقضائية لحماية الخصوصية، إلا أن تلك الأدوات ما زالت تعاني من **التبعثر التشريعي، وضعف الإنفاذ، وغياب الرؤية الوطنية الموحدة.**

وفي حين أسهمت **المحكمة العليا الكندية** بدور ريادي في تطوير مفاهيم مرنة ومواكبة للعصر، مثل "التوقع المعقول للخصوصية"، و"الخصوصية المعلوماتية"، فإن ذلك لم يُترجم بعد إلى سياسة تشريعية شاملة ذات طابع إلزامي. ومن خلال المقارنة مع النموذج الأوروبي(GDPR) ، يتضح أن كندا باتت مطالبة بإعادة صياغة علاقتها مع الخصوصية الرقمية ليس فقط كحق فردي، بل كقيمة دستورية عليا تستوجب حماية فعّالة وفعّالة.

كما أن جوانب معينة من الحماية، مثل **خصوصية الأطفال، والحق في النسيان، والشفافية الخوارزمية، والمسؤولية في القرارات المؤتمتة**، لا تزال دون المستوى المطلوب، ما يعرّض الأفراد لانتهاكات غير مرئية ولكن عميقة الأثر على حياتهم وهوياتهم الرقمية.

وفي ضوء هذه النتائج، تقدم الدراسة جملة من **التوصيات** الداعية إلى:

- الإسراع في إقرار القوانين الإصلاحية (C-11 و C-27)؛

[75] ETHI Committee. (2018). *Privacy and Reputation in a Digital Age*, Final Report, p. 37.

- إرساء حق قانوني صريح في المحو والطعن في القرارات الآلية؛
- سن قانون خاص بحماية الأطفال الرقميين؛
- تعزيز سلطات مفوض الخصوصية وفرض عقوبات رادعة.

ومع ذلك، تظل هذه الدراسة محدودة بنطاقها الكندي المقارن، ما يفتح الباب أمام إشكالية جديدة **أكثر تعقيدًا:**

كيف يمكن للدول أن تضع سياسة قانونية لحماية الحياة الخاصة في الفضاء الرقمي العابر للحدود، في ظل هيمنة شركات تكنولوجيا عالمية لا تخضع لقواعد الدولة التقليدية؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي إعادة التفكير في أدوات السيادة الرقمية، والعلاقات بين القانون الوطني، والقانون الدولي، والنظام الاقتصادي الرقمي المعولم.

المراجع:

Cavoukian, A. (2009). Privacy by Design: The 7 Foundational Principles. Office of the Information and Privacy Commissioner of Ontario.

CBC News. (2019). AI system used by insurer flagged “risky” clients based on social media. Retrieved from https://www.cbc.ca

Douez v. Facebook, Inc., 2017 SCC 33, [2017] 1 S.C.R. 751.

European Commission. (2020). GDPR Adequacy Decisions under the General Data Protection Regulation. Brussels.

ETHI Committee. (2018). Towards Privacy by Design: Review of the Personal Information Protection and Electronic Documents Act (PIPEDA). House of Commons, Canada.

Government of Canada. (2020). Bill C-11: Digital Charter Implementation Act, First Reading. Retrieved from https://parl.ca

Government of Canada. (2022). Bill C-27: Digital Charter Implementation Act 2.0. Retrieved from https://parl.ca

Hunt, C. D. L., & Shirazian, N. (2016). Canada’s Statutory Privacy Torts. Oxford Comparative Law Forum.

Jones v. Tsige, 2012 ONCA 32, 108 O.R. (3d) 241.

LPRPDE, Loi sur la protection des renseignements personnels et les documents électroniques, L.C. 2000, ch. 5.

LPRPSP, Loi sur la protection des renseignements personnels dans le secteur privé, RLRQ c. P-39.1.

MediaSmarts. (2021). Young Canadians in a Wired World – Phase IV. Retrieved from https://mediasmarts.ca

Moyse, P.-E. (2018). Le droit au respect de la vie privée : les défis digitaux, une perspective de droit comparé – Canada. Parlement Européen, PE 628.292.

Office of the Privacy Commissioner of Canada. (2017). Consent and Algorithmic Decision-Making. Retrieved from https://priv.gc.ca

Office of the Privacy Commissioner of Canada. (2020). Protecting Children's Privacy in the Digital Age – Annual Report to Parliament. Ottawa.

Office of the Privacy Commissioner of Canada. (2021). AI and Privacy: Recommendations for PIPEDA Reform. Retrieved from https://priv.gc.ca

R. v. Duarte, [1990] 1 S.C.R. 30.

R. v. Dyment, [1988] 2 S.C.R. 417.

R. v. Marakah, 2017 SCC 59, [2017] 2 S.C.R. 608.

R. v. Tessling, [2004] 3 S.C.R. 432.

Warren, S., & Brandeis, L. (1890). The Right to Privacy. Harvard Law Review, 4(5), 193–220.

A.T. v. Globe24h.com, 2017 FC 114, [2017] 3 F.C.R. 385.

"The Right to Respect for Private Life in Canada: Digital Challenges from a Comparative Law Perspective"

(A Scientific Study)

Researcher:
Lawyer Maroun Abdo Abou Kassem

Study Abstract This study examines the legal framework governing the right to respect for private life in Canada, in light of the technological transformations and accelerating challenges imposed by the digital environment. It highlights the federal nature of the Canadian legal system, which has led to a diversity of texts and legislation between the federal level and the provinces, especially in the province of Quebec, which follows the civil law system, in contrast to the rest of the provinces that rely on common law.

The research focuses on the distinction between the constitutional right to private life and the legal texts specific to the protection of personal information, and in particular, the Personal Information Protection and Electronic Documents Act (PIPEDA).

The study also reviews prominent judicial precedents that have contributed to shaping the boundaries of protection, such as the concept of "reasonable expectation of privacy," "the right to be forgotten," and "privacy by design."

The study aims to analyze the Canadian legal framework in light of modern technological developments, and to identify the legal challenges resulting from artificial intelligence, digital tracking, and cross-border flow of personal information, while providing legislative recommendations to reconcile individual rights with the economic and security interests of the state.

Keywords: Private Life – Canada – Digital Challenges – Right to be Forgotten – Algorithmic Transparency – Personal Information.